سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE CURRENT

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: ٣٩ | الجمعة ٢٠١٣/٤/١٢

مجازر جديدة في حمص والحر يستولي على فرع مخابرات السبينة

قالت مصادر إعلامية وتوثيقية أن ١٤٩ شهيدا سقطوا يوم أمس الخميس في أنحاء مختلفة في سوريا، وذكرت لجان التنسيق المحلية أن بين الضحايا سبع عشرة سيدة وثمانية أطفال وثلاثة شهداء قضوا تحت التعذيب، وذكرت اللجان أن واحدا وأربعين شهيدا سقطوا في حمص معظمهم في مجزرة تل شور والقصير، كما سقط ستة وثلاثون شهيدا في حلب معظمهم في حي السكري، كما سقط ثلاثة وثلاثون شهيدا في دمشق وريفها، في حين قضى خمسة عشر شهيدا في إدلب وعشرة شهداء في حماة وسبعة شهداء في درعا وأربعة شهداء في اللاذقية وثلاثة شهداء في دير الزور.

هذا فيما وثقت اللجان ٣٦٥ نقطة قصف في مختلف المدن والبلدات السورية، حيث سجل قصف الطيران في ٢٣، نقطة كما تم قصف ثلاثة صواريخ أرض أرض، أما البراميل المتفجرة فقد ألقيت في أربع مناطق، وسجل القصف بصواريخ سكود على نقطتين، أما قذائف الهاون فقد سجل سقوطها على ١١٤ منطقة، أما قصف بالمدفعية فقد سجل في ١٣٣ نقطة، والقصف الصاروخي سجل في٨٦ نقطة.

وعلى صعيد الاشتباكات بين الجيش الحر قوات الأسد فقد سجلت لجان التنسيق ١٣٤ نقطة اشتباك قام من خلالها الجيش الحر بإسقاط طائرة مروحية شمال معرة النعمان بإدلب، وفي دير الزور دمر أربع طائرات ميغ على مدرج دير الزور العسكري واستهدف خزانات الوقود والذخيرة، وفي حلب قصفت كتائب الجيش الحر فرع المخابرات الجوية وكتيبة المدفعية بقذائف الهاون وصاريخ محلية الصنع، وفي دمشق وريفها استطاع الجيش الحر السيطرة على مبنى فرع المخابرات الجوية بالقرب من السبينة، وقصف مقرات الإدارة العامة للدفاع المدني في جوبر، وقصف مناطق لتمركز الشبيحة وبرج مشمش في ريف دمشق.

مقتل ٤ عسكريين تابعين للأسد إثر إسقاط مروحيتهم في إدلب

قتل أربعة من جنود قوات النظام حين أسقط مقاتلون معارضون في إدلب مروحية عسكرية تنقل مواد تموينية إلى معسكري الحامدية ووادي الضيف المحاصرين، بحسب ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأفاد شهود عيان حضروا الواقعة مقتل ٤ عناصر من القوات النظامية بينهم طيار ومساعده كانوا في طائرة مروحية تم إسقاطها شمال مدينة معرة النعمان، بينما كانت تقوم بنقل إمدادات غذائية إلى معسكري وادي الضيف والحامدية المحاصرين من الكتائب المقاتلة منذ أشهر عدة".

وقال ناشطون إن "المروحيات تسقط عادة المواد التموينية من الجو بالمظلات أو من دون مظلات فوق المعسكرين، وقد تم إطلاق النار على المروحية من مواقع على الأرض لمسلحي المعارضة".

وقد تداول نشطاء شريط فيديو يظهر فيه عددا كبيرا من الأشخاص وقد تجمعوا حول أربع جثث لجنود في منطقة زراعية، كما ظهر في الفيديو بقايا طائرة مشتعلة، وأرغفة خبز على الأرض في كل مكان، ومظلات ممزقة.

الفرقة التاسعة ترتكب مجزرة الصنمين بالاشتراك مع حزب الله

أفاد تقرير نشرته الـ"أورينت نت" أن الفرقة التاسعة اقتحمت بآلياتها الثقيلة مدينة الصنمين حيث قام جنود الأسد بقتل كل من رصدوه حياً في المدينة التي كانت تلملم جراحها بعد تعرضها للقصف بالمدفعية وراجمات الصواريخ من قبل عدة ثكنات وقطع عسكرية

في الصباح الباكر واستمر لساعات متواصلة تحضيراً لاقتحام واسع بالآليات الثقيلة والحشود العسكرية.

وأفاد شهود عيان للأورينت أن القصف استهدف في البداية الحي الغربي مع انتشار لعصابات الأسد على امتداد الشارع العام وصولاً لحاجز مفرق قيطة وغرباً باتجاه المستشفى العسكري وإغلاق تام لكافة الطرق المؤدية إلى خارج المدينة، وتوزعت فرق القناصة في معظم أرجاء المدينة خاصة الأماكن القريبة من الحواجز والشوارع الرئيسية مانعة دخول أو خروج أي شخص من وإلى المدينة حيث قاموا باستهداف سيارات كانت تقل المدنيين خارج المدينة.

وروي الناشط فراس اللباد ما حدث: "تم محاصرة المدينة من أربع جهات وبدأ اقتحام شوارع المدينة في ساعات الصباح الباكر بأعداد كبيرة جداً من عناصر الجيش النظامي وترافقهم الشبيحة وعناصر من حزب اللات (حزب الله اللبناني)، وبدأ الاقتحام وسط تغطية قصف مدفعي وإطلاق نار كثيف بكافة أنواع الأسلحة للوصول إلى قلب المدينة، ودارت اشتباكات عنيفة بين الجيش الحر وعصابات الأسد ولكن كثافة النيران جعلت عناصر الجيش الحر تنسحب وتتاور نظراً لقلة عددها وعتادها".

مجزرة مروعة، قدمت خلالها مدينة الصنمين أكثر من ٦٠ شهيدًا وعشرات الجرحى قرابين الحرية، ودفعت ثمن مواجهتها للطاغية الأسد وجنوده الذين أحرقوا المحال التجارية والمنازل، وقاموا بتنفيذ إعدامات ميدانية لعدد كبير من شبان المدينة ومن بينهم أطفال قتلوا رمياً بالرصاص وذبحاً بالسكاكين، يقول الناشط (فراس): "قامت عصابات الأسد بمنع خروج الأهالي من المدينة واستخدامهم دروعاً بشرية من أجل تنفيذ الاقتحام، وإرباك الجيش الحر وكانت المدينة تعاني من نقص دوائي وطبي بعد استشهاد الطبيب الوحيد في المدينة وليد الشتار".

هذا وتتداخل مقرات الفرقة التاسعة سيئة الصيت بأراضي وشوارع الصنمين، وتعتبر جزءاً من المدينة، ويحاصر المدينة عدد كبير من المواقع العسكرية كاللواء ١٥ واللواء ٧٩ وفي داخل المدينة يوجد فرع للأمن العسكري والسياسي وأمن الدولة. كما ويوجد بداخل المدينة حاجز "مفرق قيطة" و"طريق السوق التجاري بجانب البريد" ويعتبران من أقوى الحواجز العسكرية في سوريا.

يبلغ عدد سكان مدينة الصنمين حسب الإحصائيات ٤٥ ألف نسمة، وتبعد عن مدينة درعا ٦٠ كم، وعن العاصمة دمشق ٥٠ كم، وتعتبر مدينة الصنمين مركزا تجاريا هاما، ودخلت المدينة الحراك الثوري السلمي منذ بداية الثورة السورية، وكانت في طليعة المدن السورية التي اشتهرت بحراكها الثوري السلمي واشتهرت بلافتاتها التي أبدعها أبناؤها وحملوها في الاعتصامات والتظاهرات أيام الجمع، وشهدت المدينة مجزرة أليمة في الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١١، ارتكبتها ميليشيات الأسد بحق الأهالي أمام فرع الأمن العسكري راح ضحيتها ١٥ شهيداً وعدد من الجرحى.

هيومن رايتس ووتش تدين نظام الأسد بقتل المدنيين

اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في تقرير أصدرته مؤخرا، قوات نظام الأسد بشنّ هجمات جوية متعمدة استهدفت مدنيين. وذكرت المنظمة الدولية أن "القوات الجوية السورية شنت غارات جوية عدة بشكل عشوائي ومتعمد في بعض الأحيان، ضد المدنيين".

وأضافت المنظمة أن "هذه الغارات تعد انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، ويعد من يرتكبون هذه الانتهاكات بنية إجرامية مسؤولين عن جرائم حرب".

وأشارت إلى أن "الغارات الجوية التي وثقتها أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٥٢ مدنياً، وطبقاً لشبكة محلية من النشطاء السوريين، قتلت الغارات الجوية منذ تموز/يوليو ٢٠١٢ أكثر من ٤٣٠٠ مدني في سوريا".

وقال الباحث في شؤون الطوارئ في "هيومن رايتس ووتش" أولي سولفانغ، الذي زار المواقع وقابل العديد من الضحايا والشهود، إنه "في قرية إثر قرية، نجد المدنيين في رعب من قوات بلدهم الجوية، قتلت هذه الغارات الجوية غير القانونية وأصابت العديد من المدنيين، ومهدت طريق الدمار والخوف والتهجير".

وأكدت المنظمة أنه "من خلال تحقيقات في مواقع الغارات ومقابلات، جمعت معلومات تشير إلى أن القوات الحكومية تعمدت استهداف ٤ مخابز كان المدنيون يقفون فيها في طوابير ينتظرون الخبز، وقد شهدت هذه المخابز ل٤، ٨ غارات، كما أصيبت مخابز أخرى بالقصف المدفعي".

وأشارت إلى أنه "يظهر بقوة من الغارات الجوية المتكررة على مستشفيين في مناطق زارتها هيومن رايتس ووتش، أن الحكومة قد تعمدت أيضاً استهداف هذه المنشآت".

وبالإضافة إلى الغارات على المخابز والمستشفيات، خلصت المنظمة في ٤٤ حالة أخرى إلى أن "الغارات الجوية كانت غير قانونية بموجب قوانين الحرب"، وأضافت إن

"القوات السورية استخدمت أساليب ووسائل للحرب مثل القنابل غير الموجهة، التي تم إسقاطها من مروحيات تحلق على ارتفاعات عالية، لا يمكنها في ظل الظروف التي استخدمت فيها أن تميّز بين المدنيين والمقاتلين، وبالتالي هي عشوائية".

ولفتت إلى أنه "لم نقع إصابات أو خسائر في صفوف مقاتلي المعارضة بل الخسائر الضخمة لغالبية هذه الغارات اقتصرت على المدنيين".

وجددت اتهامها الحكومة السورية بـ"استخدام القنابل العنقودية وأسلحة محرقة يجب على الأقل أن تُحظر في المناطق المأهولة بالسكان".

كما أشارت المنظمة إلى أن "الجيش السوري الحُر وغيره من الجماعات المسلحة السورية المعارضة لم يتخذوا جميع الاحتياطات المستطاعة، لتفادي نشر القوات والمرافق والمقرات بالقرب من المناطق السكنية الكثيفة، غير أن الطرف المُهاجِم لا يُعفى من الالتزام بأن يأخذ في الاعتبار الخطر اللاحق بالمدنيين جراء الهجوم على مناطق وضع فيها الطرف المُدافع أهدافاً عسكرية داخل مناطق مأهولة بالسكان أو بالقرب منها".

الأمم المتحدة تبحث خيارات جديدة بعد فشل مهمة المحققين

كشف دبلوماسيون في الأمم المتحدة أن مناقشات بين المنظمة الدولية ونظام بشار الأسد، حول تحقيق محتمل بشأن استخدام أسلحة كيماوية في سورية، وصلت إلى "طريق مسدود".

وقال الدبلوماسيون إن "سورية والأمم المتحدة تبادلتا الرسائل على مدى أسابيع، لكن الجانبين بعيدان عن اتفاق على كيفية إجراء التحقيق".

وقد طلبت سورية من الأمم المتحدة أن يقتصر التحقيق على "هجوم كيماوي للمعارضة المسلحة قرب مدينة حلب الشهر الماضي"، فيما ألقت المعارضة بالمسؤولية على قوات الأسد في ذلك الهجوم، وتريد المعارضة أن "يحقق فريق الأمم المتحدة في هجمات كيماوية أخرى لقوات الحكومة".

واعتبرت وزارة الخارجية السورية أن "طلب الأمم المتحدة الذهاب إلى أي مكان في سوريا، ربما تكون استخدمت فيه أسلحة كيماوية لا يتقيد بالطلب الأصلي للحكومة السورية".

وقد أرسل وزير خارجية الأسد خطاباً إلى بان كي مون في ٦ نيسان/أبريل، طلب أن "يتوجه المفتشون أولاً إلى حلب، وإذا اتضح حيادهم فإنه من الممكن بحث إمكانية زيارتهم إلى حمص".

وجاء في الخطاب أنه "بعد أن تنهي البعثة عملها وتؤكد نزاهتها وحيادها ومصداقية عملها، بعيداً عن التسييس ربما يكون من الممكن النظر في المزاعم المتعلقة بحمص".

وقد أعلنت الأمم المتحدة أنها "تدرس خطاباً أرسلته سورية مؤخراً لكن لم يتضح على الفور ما إذا كان ذلك الخطاب هو خطاب المعلم أو آخر".

وعرض المعلم توفير طائرات سورية يكتب عليها شعار الأمم المتحدة لضمان سلامة فريق التفتيش في ظل الوضع الأمني الراهن.

وأشار دبلوماسيون إلى أن "الأمم المتحدة لديها خياران، إذا رفضت سورية أن تقدم وعداً بإمكانية زيارة فريق المفتشين حمص، ترفع المنظمة تقريراً إلى الدول الأعضاء بأن السوريين لا يتعاونون". والخيار الثاني يتمثّل بأن "تتم مواصلة التحقيق لكن خارج سورية، أي استجواب شهود في المخيمات، فربما تكون هناك أدلة مادية على أن هناك من تعرضوا للتسمم وهم الآن خارج سورية".

كما لفت دبلوماسيون في الأمم المتحدة أن "خطابات متبادلة سابقة بين سفير سوريا في الأمم المتحدة بشار الجعفري وأنجيلا كين مسؤولة نزع السلاح في المنظمة الدولية أبرزت شروطاً أخرى تضعها حكومة الأسد لإجراء عملية التفتيش".

وأضاف الدبلوماسيون أن "الجعفري أصر على تعيين مراقب لمرافقة فريق التفتيش ويريد الحصول على نسخة من أي عينة تؤخذ لفحصها لمعرفة ما إذا كان بها آثار أي مواد كيماوية".

ألمانيا تتحفظ على تسليح المعارضة السورية

أعرب وزير خارجية ألمانيا جيدو فيسترفيله عن تحفظ بلاده إزاء تسليح المعارضة السورية عبر دول غربية.

وقال جيدو "أنا متحفظ إزاء موضوع التوريد المباشر للأسلحة لسورية، لأنني لا أرى حتى الآن كيف يمكن منع وصول تلك الأسلحة إلى ما وصفها بالأيدي الخطأ".

ورأى فيسترفيله خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني في لندن يوم أمس الخميس أن توريد أسلحة إلى سورية لا يعني على الإطلاق تقليل عدد القتلى هناك، مؤكداً أن الحل السياسي هو الحل الجيد لسورية.

وأضاف أن الهدف المحوري لألمانيا هو دعم القوى المعتدلة للمعارضة في سورية للدفع بعملية إعادة إعمار البلاد وضمان توفير إمداد المواطنين بمياه الشرب والغذاء والأدوية.

يذكر أن بريطانيا وفرنسا طالبتا بإلغاء حظر توريد الأسلحة لسورية على مستوى الاتحاد الأوروبي، بهدف تسليح المعارضة السورية. ومن المقرر أن ينتهي الحظر في أيار/مايو المقبل وإذا لم يتم التوصل لاتفاق قبل ذلك الموعد فلن يتم تجديد الحظر.

النمسا ترفض رفع حظر السلاح عن سوريا خشية على جنودها في الجولان

حذر نائب رئيس وزراء النمسا وزير الخارجية ميخائيل شبندلاجر من رفع الحظر عن توريد الأسلحة إلى سوريا، لافتا إلى أن ذلك سيؤدي إلى إعادة تفكير النمسا في استمرار مشاركة قواتها المنضوية تحت لواء منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مرتفعات الجولان، معتبرا أن "أداء قوة حفظ السلام لمهمتها سيكون صعبا للغاية في هذه الحالة" خاصة بعد انسحاب القوات الكرواتية واليابانية مما يهدد بإنهاء عمل البعثة في المنطقة.

وكرر شبندلاجر رفض النمسا لرفع الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة إلى سوريا، قبيل انطلاق الطائرة التي تقله اليوم إلى منطقة الشرق الأوسط، في زيارة رسمية تستمر لمدة ثلاثة أيام يزور خلالها لبنان وإسرائيل إلى جانب تفقد القوات النمساوية أصحاب القبعات الزرق في الجولان لإظهار الدعم الكامل للجنود النمساويين وتكوين صورة حقيقية عن ظروف عملهم الصعبة على الأرض وتحديد معالم التهديدات التي يتعرضون لها بسبب الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، خاصة بعد وصول نيران قوات الجيش السوري إلى النقطة ٣٧التي يتمركز فيها الجنود النمساويين.

وفي ذات السياق شدد ميخائيل شيندلاجر من سقوط الأسلحة في أيدي المتشددين حال انهيار النظام السوري الحالي مشيرا إلى رغبة كل من بريطانيا وفرنسا في تسليح قوات المعارضة معترضا على هذا التوجه من خلال تأكيده أن " سوريا تعاني من النقص في أشياء كثيرة ولكن بالتأكيد ليس السلاح".

وعلى صعيد متصل أكد شبندلاجر على استمرار عمل القوات النمساوية العاملة في مرتفعات الجولان "قدر استطاعتنا"، موضحا أن إعادة التفكير في استمرار عمل القوات النمساوية مرتبط بتطور الأوضاع نحو الأسوأ، لافتا إلى أن مصلحة كل من الجانبين السوري والإسرائيلي تقتضي استمرار وجود قوات حفظ السلام التي تفصل بين الجانبين منذ نحو ٣٩ عاما.

حكومة الأسد تطالب مجلس الأمن بإدراج جبهة النصرة على قائمته السوداء

طالبت حكومة الأسد يوم أمس الخميس مجلس الأمن بإدراج جبهة النصرة على لائحته السوداء للتنظيمات بتنظيم القاعدة، فيما رفضت المعارضة السورية دعوة زعيم تنظيم القاعدة إلى إقامة "دولة إسلامية في سوريا".

من جانبها، دعت مجموعة الثماني التي اجتمعت في لندن إلى زيادة المساعدة للشعب السوري متجاهلة مطالبة المعارضة السورية المتكررة بإمدادها بالسلاح.

وقالت وزارة الخارجية السورية في رسالتين بعثت بهما إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة إن سوريا "تقدمت بطلب إدراج تنظيم جبهة النصرة لأهل الشام على القائمة الموحدة للتنظيمات والكيانات المرتبطة بالقاعدة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ الصادر العام ١٩٩٩ و١٩٨٩ الصادر العام ٢٠١١".

وينص هذان القراران على عقوبات مشددة على الأفراد او المؤسسات أو المنظمات التي تقيم علاقات مع القاعدة، وبينها تجميد أرصدة ومنع سفر وحظر على الأسلحة. وتضم هذه اللائحة حاليا ٦٤ كيانا و٢٢٧ فردا.

وقالت وزارة الخارجية أن سوريا "تتطلع إلى اتخاذ إجراء سريع للاستجابة لطلبها والى قيام مجلس الأمن بدوره المنوط به في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الضغط على الدول الداعمة للإرهاب في سوريا للتوقف عن هذه الممارسات غير القانونية".

وأوضحت الوزارة في رسالتيها المتطابقتين أن سوريا "استكملت الإجراءات المطلوبة" لهذا الطلب.

وتوقفت الوزارة مجددا عند "تقارير إعلامية ودولية" تتحدث عن شحنات أسلحة إلى "المجموعات الإرهابية المسلحة" من خلال تركيا أو شمال لبنان، وتورط قطر وليبيا

وتركيا والسعودية في "تمويل وتسهيل عبور شحنات الأسلحة".

وقالت إنها تضع "هذه المعطيات أمام مجلس الأمن"، مطالبة إياه "بتحمل مسؤولياته طبقا لقرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب ومطالبة الدول المتورطة بدعم الإرهاب في سوريا بالتوقف عن الانتهاكات التي تهدد الأمن والسلم فيها وفي كامل المنطقة والعالم".

في المقابل، رفضت لجان التنسيق المحلية في سوريا "جملة وتفصيلا" دعوة زعيم تنظيم القاعدة إلى إقامة "دولة إسلامية في سوريا"، مؤكدة أن "هدف الثورة تحقيق الدولة المدنية".

وقالت اللجان في بيان لها إن "لجان التنسيق ترفض ما ورد على لسان زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري ودعوته إلى إقامة دولة إسلامية في سوريا. وإذ تستنكر اللجان هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية السورية، فإنها تؤكد مجددا أن السوريين وحدهم هم من يقررون مستقبل بلدهم".

وقالت لجان التنسيق إن "الثورة السورية انطلقت من اجل تحقيق الحرية والعدالة والدولة المدنية الديمقراطية التعددية، وان حلمنا المنشود كسوريين بعد إسقاط النظام الفاشي هو إرساء نظام قائم على الحريات العامة والمساواة الحقوقية والسياسية بين السوريين".

وكان الظواهري قد دعا في السابع من نيسان/ابريل السوريين الذين يقاتلون نظام بشار الأسد إلى إقامة دولة إسلامية على أرضهم.

وبعد يومين، قال زعيم تنظيم القاعدة في العراق في شريط مسجل على شبكة الانترنت، إن جبهة النصرة هي "امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها"، معلنا جمع تنظيمه مع "جبهة النصرة" في تنظيم واحد باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

ودفع هذا الإعلان الجيش السوري الحر إلى التمايز عن جبهة النصرة، مؤكدا أنها مجموعة موجودة "بحكم الأمر الواقع" على الأرض وتقاتل النظام لكن "لا تنسيق بينها وبين الجيش الحر".

ألمانيا تعرض استقبال خمسة آلاف لاجئ سوري مسيحي

رحبت أحزاب سياسية معارضة ومنظمات والمجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بإعلان حكومة المستشارة أنجيلا ميركل عزمها استقبال خمسة آلاف لاجئ سوري خلال العام الجاري، ووجهت هذه الهيئات -في الوقت نفسه- انتقادات لإعلان وزير الداخلية هانز بيتر فريدريش إعطاء أفضلية لطلبات اللاجئين المسيحيين.

ووصل عدد اللاجئين السوريين في ألمانيا حاليا -وفقا للإحصائيات الرسمية- إلى نحو ٤٠ ألف لاجئ، وأعلنت وزارة الداخلية أن البلاد ستستقبل ثلاثة آلاف لاجئ جديد في يونيو/حزيران القادم، وألفين أخريين في الخريف المقبل.

وكشف وزير الداخلية الألماني هانز بيتر فريدريش عن استعداد وفد من وزارته للتوجه خلال الشهر الجاري إلى الأردن وتركيا ولبنان لزيارة مخيمات اللاجئين السوريين فيها، واختيار المرشحين لاستقبالهم في ألمانيا من بين النازحين السوريين هناك.

ولم يحدد فريدريش -في تصريحات للصحفيين ببرلين- معايير معينة ينبغي توافرها في الراغبين للجوء ببلاده، وأشار إلى أن الأولوية ستعطى للأسر والأطفال والقصر المقيمين بلا معيل في مخيمات اللجوء بدول جوار سوريا، والأفراد والأسر الذين لهم أقارب بألمانيا، ورجح حصول المسيحيين على حصة كبيرة في اللجوء لألمانيا "لكونهم الفئة الأكثر تعرضا لضغوط الملاحقة في سوريا".

وفي حين أشار وزير الداخلية الألماني إلى أن اللاجئين السوريين الجدد ستتم استضافتهم بألمانيا بشكل مؤقت لحين عودة الاستقرار إلى بلادهم، أبدت وزارتا الداخلية المحليتان بولايتيْ شمال الراين وشليزفيج هولشتاين منح هؤلاء اللاجئين إقامات مستقرة في البلاد.

ورحب قسم مساعدات الكوارث في لجنة الإغاثة التابعة للكنيسة البروتستانتية الألمانية بإعلان فريدريش، ودعا القسم -في بيان صحفي- حكومة المستشارة أنجيلا ميركل لزيادة حجم الميزانية المخصصة لاستقبال اللاجئين السوريين في البلاد، وطالبت منظمة برو أزيل لمساعدة اللاجئين -في بيان تلقت الجزيرة نت نسخة منه- الحكومة بمنح فرصة لأعداد أكبر من السوريين لبدء حياة جديدة في ألمانيا.

وطالبت المنظمة بإتاحة إمكانية استقبال الأسر السورية المقيمة في ألمانيا لأقاربهم الراغبين في اللجوء وإعالتهم، واعتبرت برو أزيل "أن تيسير هذا الأمر يتطلب استحداث الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية بالولايات الألمانية تعديلات مرنة في قوانين الإقامة، المتضمنة شروطا مشددة للمّ شمل الأسر الأجنبية".

وفي السياق نفسه، رحب الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر المعارضان بزيادة أعداد اللاجئين السوريين في ألمانيا، وانتقد الحزبان إعطاء أفضلية لطلبات اللاجئين المسيحيين، واعتبرت رئيسة الخضر كلاوديا

روت أن "برلين ستوجه رسالة خاطئة للمسلمين في المنطقة العربية ولمسلمي ألمانيا، إذا فاضلت بين اللاجئين على أساس الدين، وأعطت انطباعا بأن أكثر ما يهمها هو مصير المسيحيين في سوريا".

ومن جانبه رحب المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بخطة حكومة المستشارة أنجيلا ميركل لاستقبال خمسة آلاف لاجئ سوري، وانتقد رئيس المجلس أيمن مزايك تركيز وزير الداخلية فريدريش على قبول المسيحيين السوريين الراغبين في اللجوء بألمانيا، وقال مزايك –المولود لأب سوري وأم ألمانية– إن "حياة الناس لا ينبغي الاهتمام بها وفقا لأديانهم، وإعطاء أفضلية للمسيحيين في اللجوء لم ينجح مع العراقيين عام ٢٠٠٩، وسيوجه إشارات سلبية في الحالة السورية".

وحث رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا –في تصريحات للجزيرة نت– الحكومة الألمانية على التدخل لإنهاء الكارثة الإنسانية الموجودة في سوريا، أو تخفيفها بسرعة من خلال تقديم مساعدات إغاثية مباشرة للسوريين داخل بلادهم، ونوه بأن المساعدات الإنسانية الأوروبية شبه منعدمة داخل الساحة السورية، واقترح نقل الغذاء والدواء للسوريين في الداخل بواسطة جسر جوي أو بشكل مباشر.

وعلى صعيد ذي صلة، كشفت إحصائية للجهاز الألماني المركزي للهجرة واللجوء في نورنبرغ أن ٧٩٣٠ من السوريين تقدموا بطلبات لجوء في ألمانيا العام الماضي، وأشارت الإحصائية إلى أن ٢٣٤ من هؤلاء تم الاعتراف بهم كلاجئين، وحصل ١٧٥٣ على "حماية"، وهو وضع أقل من حق اللجوء، وحاز ٥٤٨٠ حماية من الترحيل.

وكانت إحصائية أخرى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد ذكرت أن أعداد السوريين الذين تقدموا بطلبات لجوء في أوروبا العام الماضي، قد تضاعفت ثلاث مرات مقارنة بأعداد عام ٢٠١١، ولفتت الإحصائية إلى أن نصف هؤلاء السوريين تقدموا بطلبات لجوء في ألمانيا والسويد.

فلسطينيو سوريا في مصر هربوا من الجحيم إلى حيث غير مرغوب بهم

لم يدر في بال الفلسطيني السوري يوماً أنه سيرحل مرة أخرى، كان يحلم بالعودة إلى فلسطين فقط، ولكن ماذا يفعل بعد أن أرغم مثله مثل السوري على أن يكون شهيداً أو جريحاً أو معتقلاً أو لاجئاً مرة أخرى.

الفلسطيني السوري الذي لم تتعبه الغربة يوماً في سوريا لأنه عاش فيها كواحد من أبنائها بكل ما تعني الكلمة من معنى، في السكن والعمل والتعليم وباقي التفاصيل، وجد نفسه في حالة اللجوء الجديدة بوضع لم يتوقع حدوثه في أسوأ حالات التشاؤم.. أن ينزح ثانية عن مخيمه في سوريا ولا يقبل دخوله البلاد العربية، وإن دخلها بطريقة ما فإنه سيكون مثل المتلبس بجريمة يحاول التهرب من الأخوة العرب وقوانينهم التي لا يوجد فيها من العروبة غير اللغة التي كتبت بها قوانينهم.

الفلسطيني السوري في مصر يعيش مأساة مضاعفة أقصى ما يتمناه فيها أن يساوى بشقيقه اللاجئ السوري في حق الإقامة والطبابة والتعليم. نتيجة هذه الإشكاليات القانونية التي يعاني منها الفلسطينيون السوريون في مصر وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية فيها فقد نفذوا اعتصاماً يوم الثلاثاء الفائت أمام مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في الزمالك بالقاهرة، وقد أعدوا مذكرة تتضمن مطالبهم لتقديمها إلى المفوضية، وقد سلم وفد من المعتصمين هذه المذكرة إلى المفوضية بعد أن اجتمع معهم لأكثر من ساعة، وخرج خالي الوفاض دون أية نتيجة.

أورينت نت.

نازحون فلسطينيون في لبنان يبدأون إضرابًا عن الطعام

أعلن عدد من النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان اليوم البدء في إضراب عن الطعام ضمن سلسلة من الاحتجاجات التي يقومون بها منذ شهر استنكارًا لإهمال مطالبهم وعدم تأمين حاجاتهم المعيشية الأساسية.

وقد طالب المعتصمون وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بإقرار مطالب النازحين المتمثلة في تأمين إيجار السكن، سلة غذاء شهرية . وتوفير الاستشفاء والدواء والتعليم بشكل كامل.

وقد شاركت في الاعتصام وفود من مخيمي البداوي والبارد ومخيمات بيروت والجنوب، حيث رفعت الأعلام الفلسطينية والشعارات التي تدعو الأونروا والمجتمع الدولي إلى تلبية مطالب النازحين. يذكر أن عدد النازحين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان يتجاوز ٣٠ ألف نازح، هربوا من سوريا مع تصاعد وتيرة العنف هناك.

اقتصاد

أسعار بعض العملات مقابل الليرة السورية:

الدولار في دمشق: ١١٦-١١٧

اليورو في دمشق: ١٤٨-١٥٥

الدولار في حلب: ١١٦-١١٧

الدولار في حمص: ١١٧-١١٨

الدولار في اللاذقية: ١١٥-١١٧

الدولار في إدلب: ١١٦-١١٧

الدولار في دير الزور: ١١٧-١١٨

الدولار في طرطوس: ١١٥-١١٧

وبحسب البنك المركزي

الدولار: ٨٩,٠٨ - ٨٩,٦٢

اليورو: ١١٦,٤٧ - ١١٧,٢٨

ارتفاع ليرتين و١٤ قرشاً للدولار، وارتفاع ثلاث ليرات و٤٨ قرشاً لليورو

أسعار الذهب

عيار ٢١: ٥١٠٠

عيار ١٨: ٤٣٧١

وزارة الاقتصاد السورية تدبج خطة إسعافية بـ٢٢,٣ مليار ليرة

انتهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من إعداد الخطة الإسعافية لمعالجة الأضرار العامة الناجمة عن الأحداث وإصلاح الأعطال في المرافق والبنى التحتية، والسيطرة على سعر الصرف، وتشكيل خلية لإدارة الاقتصاد الوطني، تم رصد ٢٢,٣ مليار ليرة لتنفيذها.

ونقلت صحيفة "تشرين" عن مصادر قولها إن: "الخطة الإسعافية تتضمن جملة من المقترحات تتمثل بداية بأهمية ضبط سعر الصرف الأجنبي ليبقى في وضع توازني إضافة إلى تشكيل خلية أزمة اقتصادية وطنية لإدارة الاقتصاد السوري والتركيز على إيجاد سياسة حكومية تدخلية فاعلة لتوفير المواد بالسوق، مع التشدد في مراقبة الأسعار والمحتكرين وتفعيل عمل صندوق دعم الصادرات".

كما أشار إلى "ضرورة العمل على عقد المزيد من اتفاقات التبادل التجاري لتأمين حاجة البلد من السلع الإستراتيجية والعمل على تأمين السلع الضرورية بالسرعة القصوى من الدول الصديقة، إضافة لتشجيع الاستهلاك للسلع المحلية على حساب المستوردة هذا بالإضافة لتقديم التسهيلات التمويلية والإجرائية لزيادة الاستثمار والإنتاج في سورية، وتأهيل البنى التحتية المتضررة".

وذكر المصدر أن "إعداد الخطة الإسعافية جاء على مرحلتين على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد للوزارة وجهاتها حيث تم التأكيد على تأهيل البنى التحتية المتضررة والسعي إلى تأمين الخدمات بأسرع وقت ممكن ورصد اعتمادات بنحو ٢٢,٣ مليار ل.س تتوزع حسب الحاجة".

وحول التشغيل والعمل ببرنامج تشغيل الخريجين الشباب، بين المصدر انه "تم تأمين فرص عمل عددها ١٢٦ فرصة بالوزارة وجهاتها، كما تم تعيين ٤٠ من المهندسين المفرزين من رئاسة مجلس الوزراء في كافة الاختصاصات وتوزيعهم على الوزارة وجهاتها".

وفي سياق متصل، أوضح المصدر أن "الوزارة تسعى حاليا إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وتحقيق التوازن الاقتصادي سعيا لتحقيق نمو اقتصادي، من خلال عدة محاور أبرزها المحور الاقتصادي".

وأشار إلى أن "الأزمة أدت إلى التركيز على القضايا المستعجلة والاهتمام بآثار العقوبات المفروضة على البلاد وتخفيض الرسوم والفوائد على السلع والبضائع وعلى الاستثمار، وإعداد الدراسات الاقتصادية والعمل على توقيع اتفاقيات مع دول صديقة، واستيراد المواد والسلع الأساسية والضرورية".

كما لفت المصدر إلى "دراسة اختراق الأسواق ورفع تنافسية المنتجات السورية. وذلك عن طريق جملة من القضايا تتمثل بكبح التضخم واقتراح سياسات اقتصادية مستدامة تعمل على القياس الدوري لمعدل التضخم وربطه مع معدل النمو الاقتصادي وخاصة أن الأزمة أدت إلى ارتفاع كبير بالتضخم لأهم السلع والمواد ونقص عرضها بالسوق المحلي، لذلك فإن اقتراح سياسات اقتصادية مستدامة تكون فعالة حينما يكون هناك استقرار اقتصادي وتضافر جهود الجهات المختصة".

كما ذكر المصدر أن "ما يجري عمليا في وزارة الاقتصاد هو العمل على متابعة تنفيذ الخطط الجارية والاستثمارية لتنفيذ أهداف ورؤية الوزارة وسياساتها وتوجيه المؤسسات التابعة للوزارة لتنفيذ ما يخصها في مرحلة الأزمة كما يتم العمل خلال عام ٢٠١٣ على إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون المعاملات الالكترونية".

وبحسب المصدر، "عملت الوزارة على إيجاد سياسات وآليات فاعلة لتتبع مصادر الاقتصاد الوطني والدخل العام وعدم الاعتماد

فقط على الصادرات النفطية التي تعاني الآن من عقوبات ظالمة حيث تم إعداد دراسة عن العقوبات المفروضة على سورية وتأثيرها على ظروف الحياة للمواطنين بمن فيهم المجموعات الأكثر ضعفا".

وتم أيضا إجراء مقارنة بين هذا الصندوق والهيئة العامة للتشغيل ورفعها للرئاسة وإعادة صياغة الإستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع كل الجهات المعنية والعمل على استكمال إنشاء هيئة وطنية لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل وفق إستراتيجية التمويل المتناهي الصغر في الهيئة المزمع إنشاؤها.

وقال المصدر إن: "هذا يأتي إضافة للمشاركة في وضع خطط تنبؤية مستقبلية عن التطورات المتوقعة في الاقتصاد السوري واقتصاد الدول المحيطة ورصد المتغيرات والتأثيرات على الاقتصاد الوطني".

وتم إعداد خطط بحثية لدراسة بعض السلع والمواد الإستراتيجية لرفع كفاءة الاقتصاد السوري، والتركيز عليها كموارد اقتصادية مهمة؛ لتتم الاستفادة من ميزاتها التنافسية، وقد تم البدء ببعض هذه الدراسات، منها دراسة صادرات الأغنام، زيت الزيتون، دراسة الحمضيات، الألبسة الجاهزة، دراسة الفروج و البيض، تطور الثروة الحيوانية".

أما في مجال الاقتصاد الكلي، تم إجراء دراسات متخصصة في التنمية المستدامة، عوامل النمو الاقتصادي وأسعار الصرف والكتلة النقدية وأسعار الفائدة، البطالة، التضخم، توزيع الدخل، تطوير التجارة الخارجية الصادرات والمستوردات، التجارة والبيئة وغيرها بقصد تحسين ممارسة السلطة الاقتصادية وإجراءات الشفافية للنهوض بالاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار وتوسيع اللامركزية.

كما تم دراسة العمل جديا على تخفيف آثار الفساد والعمل على توفير آلية للرقابة الوقائية تسمح بمنع وقوع الأخطاء والمخالفات والحد منها في المؤسسات والشركات ومواقع العمل أينما وجدت.

والعمل على تكريس فكرة التخصص في النشاط الاقتصادي لتعميق الخبرة وتحفيز القدرة على تطوير وتحديث المشروعات القائمة بما يحقق قدرتها على التميز والمنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية وإيلاء ترويج الصادرات السورية الأهمية اللازمة واستمرار المشاركة بأكبر قدر ممكن من المعارض الدولية، وتشجيع إقامة المعارض الدولية المتخصصة للمنتجات السورية في الدول العربية والأجنبية وغير ذلك من بنود تضمنتها الخطة الإسعافية

البنك المركزي السوري يتدخل في سوق الصرافة بقرارين

تم إصدار قرارين من قبل حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة، تضمنا الإجراءات التدخلية في سوق القطع الأجنبي والتعليمات التطبيقية لعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية مع مؤسسات الصرافة المرخصة "شركات ومكاتب"، ونص القرار رقم ٣٣٤ على ما يلي:

مادة ١- أحكام عامة.

أولاً: يقوم "مصرف سورية المركزي" بشراء وبيع العملات الأجنبية " بنكنوت"، مقابل الليرة السورية وفق الأحكام المبينة في هذا القرار.

ثانياً: سعر الصرف.

١- بيع القطع الأجنبي إلى مؤسسات الصرافة المرخصة: يتم بيع القطع الأجنبي وفق سعر الشراء المحدد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن شركة مكتب الصرافة المرخص له التعامل بالقطع الأجنبي النافذة عند تنفيذ عملية البيع.

٢- شراء القطع الأجنبي من مؤسسات الصرافة المرخصة: تعتمد نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مؤسسات الصرافة المرخصة النافذة عند تنفيذ عملية الشراء.

ثالثاً: الحد الأدنى لعمليات بيع العملات الأجنبية إلى مؤسسات الصرافة المرخصة:

أ- يحدد الحد الأدنى لعملية البيع إلى شركة الصرافة بـ "٥٠٠،٠٠٠" يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.

ب- يحدد الحد الأدنى لعملية البيع إلى مكتب الصرافة بـ "١٠٠،٠٠٠" يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.

رابعاً: الحد الأدنى لطلبات شراء العملات الأجنبية من مؤسسات الصرافة المرخصة:

أ- يحدد الحد الأدنى للطلب الواحد لشركة الصرافة بـ "١٠٠،٠٠٠" يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى

ب- يحدد الحد الأدنى للطلب الواحد لمكتب الصرافة بـ "٥٠،٠٠٠" يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.

خامساً : آلية القطع الأجنبي: يمكن لـ"مصرف سورية المركزي" بيع العملات الأجنبية إلى مؤسسات الصرافة المرخصة وفق سعر الشراء المحدد في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنها والنافذة عند تنفيذ عملية البيع وفق الإجراءات التالية:

١- إعلام مؤسسة الصرافة هاتفياً بعزم "مصرف سورية المركزي" بيعها القطع

الأجنبي وفق سعر الشراء المحدد بنشرة أسعار الصرف الصادرة عنها والنافذة عند إعلام مؤسسة الصرافة.

٢- تأكيد عملية البيع المحددة في البلد "١" أعلاه بموجب رسالة فاكس وفق الاستمارة المرفقة رقم "١" صادرة عن مديرية العمليات المصرفية – قسم المكتب الأمامي ويتم التأكد من استلامها من قبل مؤسسة الصرافة هاتفياً.

٣- تلتزم مؤسسة الصرافة المرخصة بتثبيت قبول عملية شراء القطع الأجنبي من "مصرف سورية المركزي" من خلال إرسال نسخة من الاستمارة رقم "١" بعد ملء بياناتها وتوقيعها أصولاً عن طريق الفاكس على أن تقوم المؤسسة لاحقاً بتسليم نسخة الاستمارة الأصلية المذكورة إلى ديوان "مصرف سورية المركزي" خلال مدة أقصاها ساعة من توقيت رسالة الفاكس المشار إليه في البند "٢" أعلاه.

سادساً : آلية شراء القطع الأجنبي:

١- تقدم الطلبات إلى ديوان "مصرف سورية المركزي" بين الساعة العاشرة صباحاً والثانية عشرة والنصف ظهراً وفق الاستمارة رقم "٢" لبيع القطع الأجنبي إلى "مصرف سورية المركزي".

٢- لا يجوز الطلب من "مصرف سورية المركزي" تجزئة المبلغ المباع.

٣- تلتزم مؤسسات الصرافة بالطلبات المقدمة من قبلها دون حق إجراء أي تعديل عليها.

٤- يحق لـ"مصرف سورية المركزي" تعديل أو إلغاء أي طلبات عائدة لعمليات البيع.

سابعاً : تدقيق الطلبات وتنفيذ العملية: يتم بعد تدقيق الطلبات المستلمة تنفيذ عملية البيع أو الشراء خلال يوم عمل واحد من تسجيل الطلب في ديوان "مصرف سورية المركزي".

مادة ٢- تلتزم مؤسسات الصرافة المرخصة بموافاة "مصرف سورية المركزي" – مديرية العمليات المصرفية بأرقام الهواتف والفاكس المعتمدة من قبلها.

مادة ٣- إجراءات شراء العملات الأجنبية:

يقوم "مصرف سورية المركزي" بشراء العملات الأجنبية – بنكنوت وفق ما هو مبين في هذا القرار بناء على الطلبات الواردة من مؤسسات الصرافة المرخصة كما يلي:

١- استلام المبلغ بالقطع الأجنبي نقداً من مؤسسة الصرافة من قبل فرع دمشق.

٢- قيد المعادل بالليرات السورية في الحساب الجاري لمؤسسة الصرافة والمفتوح لدى "مصرف سورية المركزي" أو تسليمه نقداً، وذلك بعد ورود إشعار استلام الأوراق النقدية الأجنبية من فرع دمشق إلى مديرية العمليات المصرفية.

مادة ٤- إجراءات بيع العملات الأجنبية.

يقوم "مصرف سورية المركزي" ببيع العملات الأجنبية – بنكنوت وفق ما هو مبين في هذا القرار كما يلي:

١- اقتطاع المعادل بالليرات السورية للمبالغ المباعة من الحساب الجاري لمؤسسة الصرافة والمفتوح لدى مصرف سورية المركزي أو استلام المبلغ بالليرات السورية نقداً.

٢- قيد المبلغ بالعملة الأجنبية في الحساب الجاري لمؤسسة الصرافة لدى "مصرف سورية المركزي" أو تسليمه نقداً وذلك خلال يوم عمل من اقتطاع استلام المبلغ بالليرات السورية.

مادة ٥- جزاءات عدم التنفيذ:

يترتب على مؤسسة الصرافة المرخصة في حال عدم الالتزام بتنفيذ عملية البيع أو الشراء خلال المدة المحددة أو الإخلال بأي من أحكام هذا القرار دفع غرامة حدها الأدنى مائة ألف ليرة سورية ويتخذ "المصرف المركزي" الإجراءات الأخرى التي يراها مناسبة وفق الجزاءات الإدارية والإجراءات التصحيحية العلاجية.

مادة ٦- ينهى العمل بالقرار رقم ٤٥٢/ل تاريخ ٢٠١٣/٣/١٠.

مادة ٧- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ويعتبر نافذاً اعتباراً من تاريخ صدوره.

كما أصدر القرار "٣٣٧/ل"أ والذي أصبح نافذاً مع مطلع الأسبوع الحالي بخصوص التعليمات التطبيقية، لعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية مع المصارف العامة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، وتضمن القرار الذي جاء بناء على ما أقرته لجنة إدارة "مصرف سورية المركزي" ما يلي:

مادة ١ أحكام عامة:

أولاً- يقوم "مصرف سورية المركزي" بشراء وبيع العملات الأجنبية "حوالات – بنكوت" مقابل الليرة السورية وفق الأحكام المبينة في هذا القرار.

ثانياً- طرق تقديم الطلبات:

١- الطلبات المباشرة: من خلال تقديم الطلبات إلى ديومان "مصرف سورية المركزي" بين الساعة العاشرة والحادية عشر صباحاً وفق الاستمارة رقم ٢ لبيع القطع الأجنبي إلى "مصرف سورية المركزي" والاستمارة رقم ٣ لشراء قطع أجنبي من "مصرف سورية المركزي".

٢- الطلبات غير المباشرة "طلبات إلغاء التجاوز بمراكز القطع الأجنبي الدائنة فقط": ترسل طلبات إلغاء التجاوز لبيع الفائض من القطع الأجنبي بواسطة الفاكس وفق الاستمارة رقم ٢ "بيع قطع أجنبي إلى "مصرف سورية المركزي" على أن يتم تثبيت الطلب، من خلال إرسال النسخة الأصلية والموقعة أصولاً إلى ديوان "مصرف سورية المركزي" في يوم العمل التالي قبل الساعة العاشرة صباحاً.

ثالثاً: حجم الطلب١- يحدد حجم طلب شراء القطع الأجنبي من "مصرف سورية المركزي" وفقاً لطلب المصرف المرخص.

٢- يحدد الحد الأدنى لطلب بيع القطع الأجنبي إلى "مصرف سورية المركزي" بـ١٠٠ ألف يورو أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى.

٣- تستثنى طلبات إلغاء تجاوز مراكز القطع الدائن من البند ٢ أعلاه.

رابعاً: شروط تقديم الطلبات.

١- تلتزم المصارف بإرفاق مركز القطع لديها وفق الاستمارة رقم ١ المرفقة إضافة إلى نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصرف٦ المرخص النافذة بساعة وتاريخ تقديم الطلب، مع طلبات شراء أو بيع القطع الأجنبي المذكورة في الفقرة ثانياً أعلاه.

٢- لا يجوز التقدم بأكثر من طلب في نفس اليوم وفق الطريقة المباشرة المحددة بالبند ١ من الفقرة ثانياً أعلاه من هذا القرار.

٣- لا تقبل الطلبات المقدمة من المصرف المرخص لبيع أي مبلغ بعملة أجنبية – حوالات في حال كان مركز القطع التشغيلي لديه مديناً بتلك العملة.

٤- لا يجوز الطلب من "مصرف سورية المركزي" تجزئة المبلغ المشترى أو المباع أو تحويله لغير المراسل المتفق عليه والمحدد في رسالة السويفت.

٥- تلتزم المصارف بالطلبات المقدمة من قبلها ولا يحق لها إلغاءها أو إجراء أي تعديل عليها.

٦- يحق لـ"مصرف سورية المركزي" تعديل أو إلغاء أي طلب عائد لعملية بيع أو شراء محددة بهذه التعليمات.

٧- يتم تحديد المصرف المراسل بالاتفاق بين "مصرف سورية المركزي" والمصرف المرخص.

خامساً: سعر الصرف المعتمد لتنفيذ عمليات البيع والشراء:

١- شراء العملات الأجنبية من "مصرف سورية المركزي": يُعتمد سعر البيع المحدد بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصرف المرخص والنافذة عند تقديم طلب شراء القطع الأجنبي من "مصرف سورية المركزي"، مطروحاً منه "٢،٥بالألف" على أن يثبت السعر على طلب الشراء المذكور، وتلتزم المصارف ببيع القطع الأجنبي المشترى من "مصرف سورية المركزي" وفق نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنها، والنافذة عند تقديم طلب شراء القطع الأجنبي من "مصرف سورية المركزي".

٢- بيع العملات الأجنبية إلى "مصرف سورية المركزي": تعتمد نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصارف النافذة عند تنفيذ عملية الشراء.

سادساً: تدقيق وتثبيت العملية.

يتم بعد تدقيق الطلبات المستلمة إبلاغ المصرف بنتيجة الطلب سواء بالرفض أم بالموافقة بموجب رسالة سويفت أو بأي وسيلة اتصال معتمدة أخرى، وذلك قبل نهاية الدوام الرسمي في ذات اليوم الذي تم فيه تسجيل الطلب في ديوان "مصرف سورية المركزي"، حيث تعتبر رسالة السويفت "أو الرسالة المرسلة بأي وسيلة اتصال أخرى" بمثابة تثبيت للعملية ويتم فيها تحديد سعر الصرف، وتاريخ الحق واسم المصرف المراسل "بالنسبة لعمليات بيع أو شراء الحوالات".

مادة ٢ إجراءات شراء العملات الأجنبية:

أولاً- شراء العملات الأجنبية – حوالات.

يقوم "مصرف سورية المركزي" بشراء العملات الأجنبية – حوالات وفق ما هو مبين يف هذا القرار بناء على الطلبات الواردة من المصارف المرخصة كما يلي:

١- يقوم المصرف المرخص بقيد المبلغ بالعملة الأجنبية لدى مراسل "مصرف سورية المركزي" المحدد في رسالة السويفت "التي تم بموجبها إبلاغ الموافقة على عملية الشراء" خلال يومي عمل "وفق نظام العمل لدى المراسل" اعتباراً من تاريخ هذا السويفت.

٢- يقوم "مصرف سورية المركزي" بقيد المعادل بالليرات السورية في الحساب الجاري للمصرف المرخص والمفتوح، لدى "مصرف سورية المركزي"، وذلك في نفس اليوم لتاريخ استلام "مصرف سورية المركزي" رسالة السويفت من مراسله التي تثبت قيد المبلغ في حساب "مصرف سورية المركزي" لديه، أو في يوم العمل التالي في حال ورود رسالة السويفت بعد الساعة ١٤:٠٠.

ثانياً: شراء العملات الأجنبية – بنكنوت.

يقوم "مصرف سورية المركزي" بشراء العملات الأجنبية – بنكنوت وفق ما هو مبين في هذا القرار بناء على الطلبات الواردة من المصارف المرخصة كما يلي:

١- اقتطاع قيمة المبلغ المباع من الحساب الجار بقطع أجنبي–بنكنوت للمصرف المرخص لدى فرع دمشق وإشعاره بذلك.

٢- قيد المعادل بالليرات السورية في الحساب الجاري للمصرف المرخص والمفتوح لدى "مصرف سورية المركزي" بعد اقتطاع المبلغ بالعملة الأجنبية من حساب المصرف المرخص.

مادة ٣- إجراءات بيع العملات الأجنبية.

أولاً: بيع العملات الأجنبية – حوالات:

يقوم "مصرف سورية المركزي" ببيع العملات الأجنبية –حوالات وفق ماهو مبين في هذا القرار بناء على الطلبات الواردة من المصارف كما يلي:

٣- اقتطاع القيمة المعادلة بالليرات السورية للمبالغ المباعة من الحساب الجاري للمصرف

المرخص والمفتوح لدى "مصرف سورية المركزي".

٤- قيد المبلغ بالعملة الأجنبية في حساب المصرف المرخص لدى مراسل "مصرف سورية المركزي" المحدد في رسالة السويفت "التي تم بموجبها إبلاغ المصرف الموافقة على عملية البيع" خلال يومي عمل "وفق نظام العمل لدى المراسل" اعتباراً من تاريخ هذا السويفت.

ثانياً: بيع العملات الأجنبية – بنكنوت.

يقوم "مصرف سورية المركزي" ببيع العملات الأجنبية – بنكنوت وفق ما هو مبين في هذا القرار بناء على الطلبات الواردة من المصارف كما يلي:

٥- اقتطاع المعادل بالليرات السورية للمبالغ المباعة من الحساب الجاري للمصرف المرخص المشتري والمفتوح لدى "مصرف سورية المركزي".

٦- قيد المبلغ بالعملة الأجنبية في الحساب الجاري/قطع أجنبي-بنكنوت للمصرف المرخص لدى "مصرف سورية المركزي" خلال يوم عمل من اقتطاع المبلغ بالليرات السورية.

مادة ٤ – أجور السويفت.

يتقاضى "مصرف سورية" المركزي مبلغ ١٠٠٠ ل.س عن كل رسالة سويفت يقوم بإرسالها تنفيذاً لعمليات شراء أو بيع العملات الأجنبية.

مادة ٥ جزاءات عدم التنفيذ.

ووفق موقع "سيرياندير" الالكتروني، يتخذ "مصرف سورية المركزي" الإجراءات التي يراها مناسبة في حال عدم التزام المصرف المرخص، بتنفيذ عملية البيع أو الشراء خلال المدة المحددة برسالة السويفت أو الرسالة المرسلة بأي وسيلة اتصال أخرى أو في حال الإخلال بأي من أحكام هذا القرار.

مادة ٦: ينهى العمل بالقرار رقم ٤٥١/ل تاريخ ٢٠١٢/٣/١٠.

مادة ٧: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ويعتبر نافذاً اعتباراً من تاريخ ٢٠١٣/٤/٧.

تقسيم الأسد للمحافظات: بعد طائفي وطابع تقسيمي

بقلم بهية مارديني

بدأ النظام السوري في إعادة تقسيم المحافظات في سوريا على أساس المناطق التي يسيطر عليها جيش بشار الأسد وإعادة رسم خريطة المحافظات الـ ١٤ لتعزيز قبضته عليها وإعادة ترتيبها ليحكم السيطرة عليها وُيطبق على مفاصلها إداريا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا ليحسن إدارتها والدفاع عنها والإبقاء عليها داخل مناطق نفوذه.

وأملت هذه التقسيمات الجديدة التطورات الميدانية المتسارعة على الأرض وتحقيق الجيش الحر ضربات موجعة للنظام وتحقيق عدة مكاسب متميزة وفشل النظام في إعادة السيطرة على أكثر من مطار وبقعة استراتيجية وقاعدة عسكرية.

ثلاث محافظات جديدة

وأخذ نظام الأسد في تنفيذ إجراءات لإضافة ٣ محافظات جديدة، حيث ستقام محافظة جديدة (البادية) في تدمر عقب فصلها عن حمص، ومحافظة جديدة في حلب عبر فصل الريف عن المدينة، ومحافظة جديدة في القامشلي بعد فصلها عن محافظة الحسكة.

وكان قرار بشار الأسد بتقسيم المحافظات السورية مفاجئا وغير متوقعا ولم تسبقه أية تسريبات من الداخل.

ويرمي أساسا إلى تعزيز وإحكام سيطرة النظام على المناطق التي لا تزال تحت سيطرته على المحافظات التي يعتبرها مارقة بتقسيمها وإعادة ترتيب مسؤوليات الفروع الأمنية والمسؤولية الإدارية في كل من حلب وحمص والحسكة التي بموجب هذا القرار تم فصل القامشلي ذات الأكثرية الكردية عنها.

البعد الطائفي

ويحمل التقسيم ابعادا بترتيب المناطق طائفيا اضافة الى المؤشرات التي حملتها اعادة ترتيب المحافظات وتقسيمها حيث يمكن للنظام مستقبلاً أن يتخلى عن مناطق يعجز عن الدفاع عنها ويضمن الموالاة من الطائفة العلوية في بعض المناطق التي قسمها عبر إعادة بنائها بحيث يوجه العقاب للمحافظات التي خرجت عن السيطرة بقطع الإمدادات والأموال والمعاشات والإعمار. وشكل النظام لجنة ستعيد إعمار سوريا بحيث سيوجه الإعمار والأموال التي رصدها فقط في المناطق الموالية والخاضعة لسيطرته.

لجنة إعادة إعمار سوريا

وأعلنت حكومة النظام مؤخرا أنها رصدت مليار ليرة لمشروع تأمين الأسر المتضررة، إضافة إلى تقديمها وسائل الدعم من مواد إغاثية وطبية وأماكن إيواء للذين تضرروا نتيجة ترك منازلهم، كما شكلت لجنة وزارية بهدف المتابعة الميدانية لأوضاع الأسر المهجرة وشكلت لجنة بهذا الخصوص.

وعلى سبيل المثال وجهت هذه اللجنة والتي سميت "لجنة إعادة إعمار سوريا "بصرف مبلغ ١٩ مليون ليرة سورية لمحافظة حماه لصرف قيمة الأضرار في مشفى السلمية (توجيه الأموال نحو الأقلية الإسماعيلية) .

تمهيد لتقسيم سوريا

وتم نشر التقرير عبر جريدة الوطن الموالية للنظام في عددها الصادر بتاريخ الثلاثاء ٢-٤ وليس عبر وكالة الأنباء السورية "سانا" وهو ما فهم بأنه تمهيد لتقسيم سورية وتجزئتها..

وأشارت الصحيفة إلى إحداث ثلاثة محافظات جديدة، عبر فصل تدمر عن حمص كي تكون حمص هي المحافظة الأكبر مساحة، وفصل حلب عن ريفها الذي فجر الثورة في الشمال، وفصل القامشلي عن الحسكة بما تشكله من محيط عربي عشائري.

وسورية مقسمة إداريا إلى ١٤ محافظة سورية منذ فجر الاستقلال، واليوم وبعد اقتراب الثورة السورية من النصر يخرج علينا النظام بمؤامرة جديدة من شأنها تقسيم سورية في سابقة قانونية خطيرة هي الأولى من نوعها.

وقام النظام بدفع أعضاء مجلس الشعب لرفع توصية للحكومة بإنشاء هذه المحافظات وبدأ بتهيئة الرأي العام في إعلامه لتقبل الفكرة على أنها نوع من الإصلاح والتطوير الذي أوصل سورية إلى ما هي عليه اليوم.

حجج النظام

وكان حجة النظام الاهتمام بالمناطق النائية والبادية، وهذا طبعا غير صحيح، فجميع القائمين على برامج التخطيط في سورية يعرفون أن البرامج الاقتصادية تسير حسب ما ورد في الخطة الخمسية والتي يتم تقسيمها إلى خطط اقتصادية جزئية سنوية، يتم توزيع الموارد الاقتصادية فيها على المحافظات، وهذه الخطط يقوم الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون في هيئة التخطيط والتعاون الدولي بإعدادها لرفعها للحكومة والذي لم يسمع أحد منهم بهذه التوصية.

من جانب آخر فإن ما يسمى البادية السورية "تدمر" هي مساحة ارض فقط ولا وجود للحياة فيها.. ولا وجود لبنية تحتية مؤهلة ولا خدمات تجذب السكان للإقامة بها من جهة... ومن جهة أخرى فإن إحداث مركز محافظة فيها يحتاج إلى عدد معين من السكان لتسمى محافظة فقانون الإدارة المحلية رقم /١٠٧/ بتاريخ ٢٤-٨-٢٠١١ و الصادر في ظل الثورة السورية، ينص على أن المحافظة يجب أن تحوي عدة مدن والمدينة يجب أن لا يقل عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة، بينما عدد سكان تدمر لا يتجاوز ٥٥ ألف حسب إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء.

أما عن ريف حلب فكما هو معروف تحت سيطرة الجيش الحر بشكل شبه كامل وكأن النظام يريد بهذا القرار أن يعزل حلب عن ريفها ليغطي على خسارته هذا الجزء الكبير من الأراضي السورية.

أما القامشلي أو ما يسمى "باريس الصغرى" والتي يقطنها خليط من الأكراد (أغلبية) والأرمن و السريان والعرب والكلدانيين والمحلمية والماردلية، وفيها المسيحيين والازيديين والزرادشتيين وقليل من اليهود والعلويين، فهي خليط من جميع المذاهب والأديان يريد النظام فصله عن المحيط السني. ولعل النظام يرى فيها مكاناً آمناً لطائفته "الطائفة العلوية" بعد سقوط سلطته المركزية، ليبني على أنقاضها ما يحلم به وليجذب الأقليات لطرفه وليخوفهم من الثورة السورية التي حاول أن يضفي عليها طابعاً طائفياً .

مناطق عازلة

من جانب آخر يمكن النظر إلى هذا التقسيم في رسم النظام مناطق عازلة في هذه المحافظات ليحتمي بها وينطلق منها في معركته مع الجيش الحر .

كما لابد من الأخذ بعين الاعتبار الرغبة في تقسيم سوريا ومحاولة التهام النظام آنذاك أجزاء كبيرة من هذه المحافظات عندما ينضح هذا المشروع دوليا والذي هو "مركون" حاليا بقرار رفض روسي إلا أنه من الممكن أن يطفو على السطح في حال استمر الجيش الحر في تحقيق انتصاراته على النظام و كاله المزيد من الهزائم.

وكانت سوريا تتقسم إلى ١٤ محافظة ما قبل القرار. وتتقسم المحافظات إلى ٦٠ منطقة، والتي تتقسم بدورها إلى عدد من النواحي. وتتضمن تلك النواحي القرى وهي أصغر وحدة تقسيم في سوريا.

دير شبيغل: الأمريكيون دربوا مقاتلين وأرسلوهم للقتال في سوريا

قالت تقارير صحفية ألمانية نقلا عن مصادر مجهولة الهوية إنّ خبراء أمريكيون يشاركون في تدريبات سريّة يتلقاها مقاتلون تابعون للجيش السوري الحرّ في الأردن منذ نحو ثلاثة أشهر. وكان بعض المدربين الأمريكيين يرتدون زيّاً موحّداً، ولكن لم يكن واضحاً فيما إذا كانوا يعملون لحساب شركات خاصّة، أم في مهمة تابعة للحكومة الأمريكية.

وقد بلغ عد المقاتلين الذين تمّ تدريبهم هناك ٢٠٠ رجل، وذلك استناداً إلى العديد من المشاركين، والمنظمين لتلك التدريبات. إنّ تدريبات هؤلاء المقاتلين تركّزت بالدرجة الأولى على كيفية استخدام الأسلحة المضادة للدبابات، حتى يتمكنوا من كسر التفوّق الذي تتمتع به دبابات الجيش النظامي السوري.

كما قالت التقارير المنقولة عن المصادر المزعومة، أنّه سيتمّ لاحقاً تدريب مجموعتين

تابعتين للجيش السوري الحرّ في الأردن، واحدة في الشرق، والأخرى في الجنوب، وتضمّ كل منهما ٦٠٠ مقاتل، وسوف يستغرق التدريب مدة شهر ونصف، وكلّ ذلك سيكون بالتنسيق عن طريق بعض أفراد الاستخبارات الأردنية، مع جهات أخرى في مقدّمتها ثلاثةٌ من قادة المعارضة المسؤولين عن المنطقة المحيطة بمدينة درعا السورية.

وقالت التقارير الألمانية أن مسؤولين غربيين وقادة في المعارضة السورية أحجموا عن أي تعقيب على التقارير التي تمّ نشرها بخصوص القوات السورية المعارضة التي تتلقى تدريبات أمريكية في الأردن، ولكنّ قيادياً في المعارضة السورية الذي اشترط عدم الكشف عن هويته، وهو على صلة وثيقة بعمليات التدريب تلك، أكّد أنّ معظم الدفعة الأولى من المعارضين السوريين الذين درّبهم ضباط أميركيون من الجيش والمخابرات في الأردن على استخدام أسلحة مضادة للدبابات، وأسلحة مضادة للطائرات، أنهوا تدريبهم ويعودون الآن إلى سوريا للقتال.

وقد ذكر ذلك المصدر أنّ هذا الأمر حساس جداً، ولكن أجل الجيش الأمريكي، والمخابرات يقومون بتدريب بعض المعارضين، وقد اتخذت واشنطن قرار تدريب المعارضين من تحت الطاولة، حيث أن مسؤولين أمريكيون كانوا على اتصال مباشر بالقيادة العامة للمعارضة، وقد طلبوا من القيادة العامة للجيش الحرّ أن تختار مقاتلين على مستوىً جيد ليتدربوا على أسلحة متطورة ومتقدمة، وقد جاء معظم المقاتلون في الدفعة الأولى من دمشق وريفها، ومن درعا القريبة من الحدود، لأنه كان من السهل عليهم الوصول إلى الأردن. إلا أنّ واشنطن تستبعد إرسال أسلحة إلى أولئك المعارضين لخشيتها من احتمال تسرّب تلك الأسلحة إلى أيدي عناصر متشدّدة قد يستخدمونها في ضرب أهداف غربية.

ولعلّ السبب الرئيسي الكامن وراء الدور الأردني في مثل هذه المهمة، عائدٌ إلى تخوّف حكومة عمان من الراديكاليين الإسلاميين. فالأردنيين كما أفادنا أحد المنظمين لهذه التدريبات، إنما قلقون ومتخوّفون من توجّه سلفيين من الأردن إلى سوريا، من أجل المشاركة في الحرب ضدّ النظام في دمشق، وإثارتهم للاضطرابات والقلاقل بعد عودتهم إلى الأردن.

مجلة تايم: أوباما يفضل الحل السياسي في سوريا

قالت مجلة تايم الأمريكية أن توجهات الرئيس الأمريكي باراك أوباما إزاء سوريا تعكس رغبته في أن تنتهي أزمتها عبر المسار السياسي دون تدخل عسكري.

وقالت المجلة في تقرير نشرته مؤخرا إن أوباما أمر بشن غارات جوية على ليبيا وقوفا إلى جانب معارضتها قبل عامين، معللا ذلك برفض الانتظار لرؤية مشاهد المذابح والمقابر الجماعية هناك قبل اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنعها، غير أنه اتخذ موقفا مغايرا بالنسبة لسوريا التي سقط فيها بالفعل نحو ٧٠ ألف قتيل، ولم يبد رغبة حقيقية في وقف المذابح في سوريا عن طريق الإجراءات ذاتها التي اتخذها بشأن ليبيا.

وأضافت المجلة أن أوباما قلص من حجم التدخل الأمريكي في الأزمة السورية وجعله مقصورا على المساعدات الإنسانية، في الوقت الذي تواردت فيه التقارير حول دور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي إيه" في تدريب بعض العناصر المقاتلة من الثوار السوريين، وتوجيه الأسلحة والإمدادات التي تقدمها دولا عربية سنية إلى الفصائل الثورية المعتدلة.

وأوضحت المجلة أن الهدف الذي يسعى إليه الرئيس الأمريكي بخصوص الأزمة السورية يتلخص في إنهاء الرئيس السوري بشار الأسد لحالة العنف السائدة في البلاد، وأن يتنازل عن منصبه مفسحا المجال لحكومة جديدة تتسم بالاعتدال، غير أن الوحشية التي يستخدمها الأسد تعكس رغبته في القتال حتى الرمق الأخير.

ولفتت المجلة إلى أن تدفق الأسلحة من دول عربية إلى سوريا فتح الباب أمام موجة من العنف قد يكون من الصعب احتوائها، خاصة في ظل تناحر الطوائف العرقية المختلفة هناك من أجل البقاء أو الوصول للسلطة.

وأشارت المجلة الأمريكية إلى أن الوضع السابق وصفه، والذي دفع المحللين للقول بأن المسار السياسي في سوريا أصبح في حكم المنعدم، كثّف من الجدل حول ما يجب على الولايات المتحدة وحلفائها فعله، وأدى لارتفاع غير متوقع لأصوات تطالب برد فعل أكثر حزما تجاه دمشق، ويشمل ذلك ما قامت به بريطانيا وفرنسا مؤخرا بطلب إنهاء الحظر الذي فرضه الإتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة للمعارضة السورية.

وتعالت أصوات في الداخل الأمريكي تطالب بموقف حاسم من الأزمة السورية، وانضم السيناتور الديموقراطي عن ولاية ميتشيجان كارل ليفين، والذي عرف بمعارضته الشديدة للحرب الأمريكية ضد العراق، للسيناتور الجمهوري جون ماكين في حث أوباما على فرض منطقة حظر جوي في شمال سوريا

مدعمة بهجمات جوية "دون أن تطأ أقدام أجنبية أرض سوريا".

من الموسوعة

الصنمين

الصنمين إحدى مدن محافظة درعا الواقعة في جنوبي سوريا، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٤٢ ألف نسمة. وتعود تسميتها إلى تمثالين ضخمين في المعبد الروماني الأثري الواقع وسط المدينة.

تقع الصنمين على بعد خمسين كليومترا جنوب العاصمة دمشق فهي أقرب مناطق محافظة درعا إليها، وتمتد على مساحة إجمالية تصل إلى أكثر من خمسة آلاف هكتار. يتبع لها إدارياً العديد من المدن والبلدات الهامة مثل أنخل والحارة وكفر شمس وبصير وعقربا وكفر ناسج وغباغب وجباب وموثبين ودير البخت ودير العدس . تتوسط المدينة العديد من القرى والمدن، كما تقع على منتصف الطريق تماما مع دمشق، الأمر الذي أعطاها الأهمية كمركز تجاري هام.

ويمر منها نهر العرام المنحدر من سفوح جبل الشيخ، ويصب مجراه في نهر اليرموك.

هذا وقد تعاقبت عليها حضارات كثيرة وتتركز آثارها في المعبد الوثني الروماني الذي يعود إلى عام ١٩١ م، والمعبد النبطي، والأقنية والبرك والحمّامات ومعظمها من العصرين الروماني والبيزنطي، وفيها بنى الخليفة عمر بن الخطاب مسجداً كبيراً، كما تضم المدينة قبر الصحابي جبير بن مطعم.

ويعمل عدد من الأهالي بالتجارة وفي المصانع والمعامل الواقعة حولها، وموظفين في دوائر الدولة، وفي مجال تجارة السيارات حيث يوجد سوق للسيارات يعتبر الأول من نوعه على مستوى المحافظة، ويعد من مصادر الدخل الهامة لمجلس المدينة.

كما يعمل قسم لا بأس به من السكان بالزراعة حيث تبلغ المساحات القابلة للزراعة ٣٦٠٠ هكتار، في حين تبلغ المساحات غير القابلة للزراعة ١٣٧٠ هكتاراً بالإضافة إلى ٣٤٠ هكتاراً من الأراضي الصخرية، وتصنف معظم الأراضي بمنطقة الصنمين كأراضي منطقة استقرار ثانية.

يعتمد الأهالي على الزراعات البعلية كالقمح والشعير، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالقمح حوالي عشرة آلاف دونم سنوياً، بينما يبلغ معدل الإنتاج السنوي للدونم الواحد بين ١٥٠ و٢٠٠ كلغ، وهناك قسم ضئيل من السكان يقومون بزراعة الخضراوات المروية كالبندورة والبطاطا والجزر وغيرها، وهي زراعات تعتمد على الآبار الارتوازية.

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الجمعة ٢٠١٣/٤/١٢

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار